

البيئة الإقتصادية في الجزائر: دراسة في المؤشرات للفترة (2001-2019).

the economic environment in Algeria : a study of indicators for the period (2001-2019) .



ط.د/ سمير بن سيتواح *

جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، (الجزائر)

s.bensitouah@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2024/06/15

تاريخ القبول: 2024/05/31

تاريخ الارسال: 2024/03/30

ملخص: جاء موضوع هذه الدراسة لتقديم قراءة حول واقع البيئة الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، بناء على تحليل مجموعة من الإحصائيات الواردة ضمن بعض المؤشرات الإقتصادية الكمية و النوعية، هذه المؤشرات التي يمكن من خلالها رصد طبيعة الإقتصاد الجزائري إنطلاقا من الإمكانيات المتاحة و السياسة الإقتصادية المتبعة، و مدى قدرتها على بناء إقتصاد وطني صلب بإمكانه الوقوف أمام التحديات و الرهانات المتعددة على المستويين الداخلي و الخارجي، خاصة في ظل فترة الدراسة (2001-2019) التي تميزت في أغلبها بوضع مالي مريح بفعل إرتفاع أسعار النفط، و تسجيل فائض في احتياطي الصرف، مع الإشارة إلى مدى تأثر الإقتصاد الجزائري بربوع النفط، هذا الربع الذي يُعتبر في الدراسات الإقتصادية أداة إجتماعية أكثر منه وسيلة إقتصادية في حالة الإعتماد المفرط عليه. ،

الكلمات المفتاحية: السياسة الإقتصادية، المؤشرات الإقتصادية الكمية و النوعية، الإقتصاد الريعي.

Abstract: The subject of this study came to provide a reading about the reality of the economic environment in algeria during the period (2001-2019), based on the analysis of a group of statistics contained within some quantitative and qualitative economic indicators, these indicators are through which the nature of the algerian economy can be monitored based on the available capabilities, and the economic policy followed, and the extent of its ability to build a solid national economy that can stand up to the multiple challenges and stakes at the internal and external levels, especially in lighth of the study period (2001-2019), which was mostly characterized by a comfortable financial situation due to the rise in oil prices, and the recording of a surplus in exchange reserves, noting the extent to which the algerian economy was affected by oil revenues, this pattern is the oil quarter, which is considered in economic studies to by a more social tool, it is a means economical in case of excessive reliance on it.

key words: economic policy, quantitative and qualitative economic indicators, rentier economy.

مقدمة :

إنطلاقاً من الوقوف على مدى قدرة السياسة الاقتصادية للبلدان النامية على إيجاد الحلول المناسبة للإشكاليات الاقتصادية المطروحة، و تقديم أفضل الآليات للتكيف مع المستجدات الطارئة على المستويين الداخلي و الخارجي، كانت الجزائر كباقي الدول مع الموعد للإهتمام بالسياسة الاقتصادية منذ استقلالها نتيجة للأحداث المتسارعة و المتراكمة التي عرفتھا الساحة الوطنية، و الواقع الاقتصادي العالمي السائد في إطار التوجهات الحديثة للمنافسة العالمية و إنعكاساتها على المجالات الاقتصادية، الإجتماعية و السياسية، التي أخذت عدة أبعاد على مستوى الطبيعة الاقتصادية للبلاد، مستوى الإنفاق العمومي و البرامج التنموية بناء على مقوماتها الاقتصادية المتوفرة.

تُعد أفضلية توافر موارد اقتصادية هامة عاملاً مشجعاً لتبني سياسة اقتصادية و تنموية، يتم إستغلالها لتطوير البنيتين الاقتصادية و الإجتماعية، كما تُعتبر الوفرة المالية خلال فترات معينة منطلقاً لإثارة التساؤل حول جدوى التنمية و مخصصاتها، كالبحث عن إستراتيجيات وضع البرامج الاقتصادية و كيفية تخصيص الموارد المالية المرافقة لها لبلوغ التوازنات القطاعية المتعلقة بها، و رسم الأبعاد التي يمكن من خلالها تحقيق نمو اقتصادي أكثر إكتمالاً و إستدامة، هذا ما حدث مع الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، التي حاولت تجسيد رؤية إستراتيجية للتنمية مقابل بيئة اقتصادية لازمتها عدة إشكالات مرحلية رغم الوضع المالي المريح الذي عرفتته هذه الفترة، و المحاولات المتكررة للانتقال نحو إقتصاد صاعد وفق المعايير الدولية المتعارف عليها.

من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية: ما هو واقع البيئة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)؟

للإحاطة بهذا الموضوع سنعتمد على المنهجين الوصفي التحليلي و الإحصائي بإعتبارهما الأنسب لتوصيف الواقع الاقتصادي في الجزائر، و لتحليل الأرقام و البيانات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية الكمية و النوعية التي وضعت الجزائر ضمن عدة تصنيفات متفق عليها في التحليل الاقتصادي، و لإتمام هذه الدراسة و التوصل إلى نتائجها سنحاول رصد البيئة الاقتصادية في الجزائر على أساس بعض المؤشرات الاقتصادية الكمية و النوعية، و ذلك بالتطرق للعناصر التالية:

1. تشخيص واقع الإقتصاد الجزائري للفترة (2001-2019):

قامت الجزائر و منذ الإستقلال بتحديد خياراتها الاقتصادية بناء على إمكانياتها الذاتية، و وفقاً لسياسة اقتصادية إعتمدت على وضع قاعدة صناعية عريضة تستهدف تحقيق تنمية شاملة، في ظل نظام إشتراكي قوامه التخطيط المركزي الموجه، لكن و لعدم كفاية مصادر تمويل هذه الإستراتيجية بفعل انخفاض مداخل النفط، تم إعتداد نمط إقتصادي جديد لبعث عملية النمو مرة أخرى، و ذلك من خلال التوجه نحو إعادة هيكلة بعض القطاعات الحيوية و إشراك القطاع الخاص في العملية الاقتصادية بمقاربة أكثر تحملاً تعتمد على نظام لامركزي يؤسس لتصور إقتصادي جديد بمبادرة ذاتية بعيداً عن طلب يد

المساعدة الخارجية، لكن و نتيجة لانعكاسات الأزمة النفطية لسنة 1986 و تعقيد الأوضاع أكثر، دخلت الجزائر مضطرة لمرحلة جديدة ألزمتها الإنتقال نحو إقتصاد السوق و التخلي عن النظام الإشتراكي أملا في تدارك الوضع، لكن هذه المرة بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية التي فرضت عليها عدة إصلاحات هيكلية و مرحلية، بهدف تقليص حجم المديونية الخارجية المترتبة عليها، فبقدر ما حققت هذه الإصلاحات نتائج مقبولة في المؤشرات الإقتصادية الكلية، بقدر ما إنعكست سلبا على مكونات القطاع الإقتصادي للبلاد، و تسجيل تراجع كبير في التنمية الإجتماعية، لكن و مع مطلع الألفية الجديدة (2001) راهنت السلطات الجزائرية مرة أخرى على التنمية الإقتصادية كرد فعل لتجاوز الإختلالات الإقتصادية و الإجتماعية، خاصة بعد تعافي أسعار النفط نهاية سنة 1999، و حدوث الطفرة المالية التي أدت إلى التحسّن في معظم مؤشرات التوازن المالي الداخلي و الخارجي، ممّا شجع على إطلاق برامج إنعاش إقتصادي على فترات متتالية تعتمد على توسيع الإنفاق العمومي لتمويل الإستثمارات و دعم النمو الإقتصادي.

واجه الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-1999) صعوبات كبيرة نتيجة لتداعيات الصدمة النفطية لسنة 1986، ألزمت السلطات العمومية على إتخاذ تدابير صارمة لتدارك الوضع كإطلاق قوانين إستقلالية المؤسسات، النقد و القرض، الإستثمار و تحرير التجارة الخارجية، كما أطلقت إصلاحات إقتصادية في ظل التعامل مع المؤسسات المالية الدولية و ما حمله من أعباء تتعلق بإجمالي الدين الخارجي و خدمات الديون، و مجموعة من التدابير التي لم تتوافق في الغالب مع البيئة الإقتصادية و الإجتماعية الداخلية، و قد وُصفت هذه الفترة بمرحلة الإقتصاد المقيّد في إشارة إلى التحكم المطلق للمؤسسات المالية الدولية في القرارات الإقتصادية للحكومة. (حساني، 2021، صفحة 119)

في أعقاب إرتفاع أسعار النفط نهاية سنة 1999، و بداية سنة 2000 نتيجة لإرتفاع الطلب العالمي عليه، تبنّت الجزائر برامج إنفاق عام بداية من سنة 2001، و شرعت في إنتهاج سياسة مالية موسّعة بموارد مالية معتبرة جدا بهدف تمويل إستثمارات عمومية من شأنها أن تنهض بالإقتصاد الوطني، رافقت هذه السياسة أربعة برامج تنموية ضخمة لم تشهدها الجزائر من قبل، و قد تميّز الإقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة بجملة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

1.1. من حيث حجم المديونية الخارجية: تفرض متطلبات التنمية التي تعتمد على المخططات التنموية لجوء الحكومة إلى طلب الإستدانة من الخارج، قصد توجيه قروضها نحو إنجاز مختلف المشاريع الإستثمارية القطاعية، لذلك تُعتبر الجزائر من بين الدول التي إعتمدت على هذا الأسلوب، حيث يظهر من خلال مسار تطور ديونها الخارجية بأنها بدأت تتراكم بشكل واضح بداية التسعينات عند إقرار الحكومة أسلوب الصناعات المصنعة و إنشاء مؤسسات إنتاجية ذات طابع صناعي رغم قلة الموارد الداخلية (الذاتية)، إضافة إلى ما خلفته الأزمة النفطية لسنة 1986، ثم الإضطراب للإنتقال نحو إقتصاد السوق و إجراء إصلاحات هيكلية بالإعتماد على المؤسسات المالية الدولية، و قبول إعادة جدولة ديونها مرة أخرى، هذا الإجراء الذي خفض نوعا ما الإشكاليات المالية للإقتصاد الكلي في الجزائر مقابل نقل

فاتورة الديون الخارجية و خدماتها إلى فترة لاحقة، فمن هذا المنطلق عرف مخزون الديون الخارجية للجزائر في الفترة ما بين (1985-1989) تراكما بلغ أكثر من 10 مليار دولار، قبل أن يتراكم تدريجيا خلال السنوات التي بعدها ليستقر متوسط هذه الديون خلال الفترة ما بين (1998-2000) عند 28,3 مليار دولار، (كواحلة،، الصفحات 13-14) دون إحتساب خدمات الدين المترتبة على تأجيل سداد هذه الديون.

جدول رقم 01: تطور الديون الخارجية للجزائر للفترة (2001-2019):

السنة	قيمة الدين الخارجي (بالمليار دولار)	السنة	قيمة الدين الخارجي (بالمليار دولار)
2001	22,3	2011	4,410
2002	22,64	2012	3,694
2003	23,35	2013	3,396
2004	21,821	2014	3,735
2005	17,192	2015	3,020
2006	5,612	2016	3,849
2007	5,606	2017	3,989
2008	5,586	2018	4,042
2009	5,687	2019	3,831
2010	5,536	/	/

المصدر: من إعداد الباحث إنطلاقا من المعطيات الواردة ضمن تقارير بنك الجزائر لسنوات: 2004، 2008، 2012، 2016 و 2021 على التوالي.

يتضح من خلال هذا الجدول بأن جهود السلطات العمومية قد تركزت على تقليص مجموع الديون الخارجية، مما يؤكد بأنها في كل مرة تحاول إدارة و تسير أزمة المديونية، خاصة عند إرتفاع أسعار النفط، لذلك يظهر من خلال المعطيات المذكورة سابقا مسارا تنازليا لحجم الديون الخارجية منذ سنة 2004، هذه النسبة التي شهدت إعلان السلطات الجزائرية التوقف عن الإستدانة الخارجية و بداية التسديد المسبق لديونها و تحويل جزء منها إلى إستثمار أجنبي مباشر، زيادة حجم التحويلات نحو الخارج، حيث بلغت سنة 2006 قيمة 12,87 مليار دولار (d'Algérie, 2006)، ليبقى مسار تقليص الديون الخارجية في منحى تنازلي إلى أن بلغ أدنى مستوى له سنة 2015 بقيمة 3,020 مليار دولار، مع الإشارة إلى حذر نسبي في تسبيق تسديد الديون للفترتين (2008-2009) و (2014-2019) بفعل الأزميتين: المالية لسنة 2008 و النفطية لسنة 2014، و تسجيل إرتفاع طفيف في نسبة خدمات الدين التي تتبع إجمالي الديون الواجب إستحقاقها، علما بأن الفضل في معالجة تراكم الديون الخارجية للجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى صندوق

ضبط الإيرادات الذي تم إستحداثه سنة 2000، أين ساهم في إنجاح آلية الدفع المسبق للديون الخارجية خلال هذه الفترة بفعل الوفرة المالية التي عرفتھا الجزائر جراء إرتفاع حجم مداخيل النفط.

2.1. من حيث هيكل الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات: عكفت الجزائر منذ سنة 2001 (تاريخ إطلاق أول برنامج إنعاش إقتصادي) على توجيه الإهتمام بالقطاعات الإقتصادية ذات الطابع الصناعي و الإنتاجي، بالإضافة إلى الإندماج في المجال الإستثماري، كل هذا لبلوغ فاتورة إستيراد بأقل تكلفة مقابل توسيع دائرة التصدير خارج قطاع المحروقات، بناء على تنوع إقتصادي أساسه مناخ إستثماري مشجع، لكن و بعد مرور الفترة المخصصة لإنجاز برامج الإنعاش الإقتصادي (نهاية 2019)، و بإستثناء فترة الإنكماش الإقتصادي المتزامن مع الصدمة النفطية لسنة 2014، لم ترق باقي القطاعات المنتجة إلى مستوى التنافسية المطلوبة للوصول إلى معدلات تصدير كافية لتحقيق نواتج الدخل الخام الحقيقي، فمقارنة بالمعطيات التقديرية لمعدلات النمو الإقتصادي تميزت هذه القطاعات بديناميكية ضعيفة خارج مجال المحروقات (هذا ما يشير إليه الجدول التالي).

جدول رقم 02: التوزيع القطاعي للناتج الخام خارج مجال المحروقات للفترة (2019-2001):

القطاع السنة	الفلاحة	الصناعة	أشغال عمومية و خدمات المحروقات	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية	حقوق و رسوم على الواردات	المجموع
2001	411,5	313,7	358,9	957,0	472,3	412,1	2925,5
2002	417,2	336,6	409,9	1024,2	499,5	417,2	3104,6
2003	515,3	350,5	445,2	1130,0	553,8	510,0	3504,8
2004	580,5	390,5	508,0	1302,2	603,2	446,2	3830,6
2005	581,6	420,1	564,4	1518,7	631,9	494,0	4210,7
2006	641,3	444,4	674,3	1708,4	677,9	492,1	4638,4
2007	704,2	463,7	825,1	1910,7	782,4	530,8	5216,9
2008	727,4	519,6	956,7	2113,7	1074,8	653,9	6046,1
2009	931,3	570,7	1094,8	2349,1	1197,2	715,8	6858,9
2010	1015,3	617,4	1257,4	2586,3	1587,1	747,7	7811,2
2011	1183,2	663,8	1333,3	2856,2	2386,6	854,6	9277,7

10673,2	1077,5	2648,1	3305,2	1491,2	729,5	1421,7	2012
11679,9	1239,7	2551,2	3849,8	1627,4	771,8	1640,0	2013
12570,8	1242,1	2738,4	4186,4	1794,0	837,7	1772,2	2014
13578,5	1353,8	2899,9	4553,1	1917,2	919,4	1935,1	2015
14490,0	1396,6	5059,6	4841,3	2072,9	979,3	2140,3	2016
15176,5	1477,4	3072,0	5163,5	2203,7	1040,8	2219,1	2017
15903,5	1543,7	3002,8	5479,4	2346,6	1109,4	2421,6	2018
16437,9	1614,4	3052,8	5583,9	2492,0	1165,7	2529,1	2019

المصدر : من إعداد الباحث إنطلاقاً من المعطيات الواردة ضمن تقارير بنك الجزائر لسنوات: 2004، 2008، 2012، 2016 و 2021 على التوالي.

يتضح من خلال هذا الجدول:

- تسجيل تباطؤ في نمو القطاعات المدرجة خارج مجال المحروقات، حيث لم تتعدى نسبة النمو بين السنة و ما يليها عتبة 3% في الغالب.
- بقاء القطاع الصناعي في مصاف القطاعات الضعيفة الأداء رغم إهتمام الدولة بتطويره.
- لم يُسجل أي إنكماش لنمو هذه القطاعات خلال سنة 2014 و ما يليها (الأزمة النفطية)، بفعل اعتماد التمويل الداخلي على موارد صندوق ضبط الإيرادات.
- مقارنة بإيرادات النفط، مثلاً: لو نأخذ إحصائيات سنة 2004 بالنسبة المئوية، نلاحظ بأن مساهمة قطاع المحروقات (Hydrocarbures) في الناتج الداخلي الخام (PIB) بلغت 37,94% بينما مجموع باقي القطاعات بلغ 54,87% (d'Algérie, rapport 2004, évolution économique et monétaire en 2004, Algérie, juillet 2005, p. 162). هذا يشير إلى تقارب نواتج القطاعات الأخرى مقابل قطاع المحروقات منفرداً، كذلك نفس الشيء تقريباً لإحصائيات باقي فترة الدراسة.
- 3.1 من حيث الميزان التجاري: جاءت ضرورة تحرير التجارة الخارجية كشرط أساسي لقبول المؤسسات المالية الدولية التعامل مع الجزائر، في إطار برنامج إصلاحات هيكلية للإقتصاد الوطني مقابل قروض مالية لمواجهة أزمة المديونية الخارجية و إعادة بعث التوازنات المالية، و يعكس قطاع التجارة الخارجية مدى إنفتاح الدول على العالم و درجة اعتماد بعضها على بعض و قدراتها الإنتاجية و التنافسية في مختلف الأسواق، سواء بصورة فردية أو على شكل تكتلات إقتصادية، و في ظل الوتيرة التصاعدية للتبادل التجاري من تصدير و إستيراد للسلع و الموارد، سعت الجزائر مثلها مثل باقي الدول لإنتهاج سياسة

سوقية بشكل يسمح لها ضمان تحقيق توازن إقتصادي يمكنه حماية الميزان التجاري من أي عجز قد يحدث جراء ظروف إقتصادية طارئة، و يتعلق الميزان التجاري بتجارة السلع، أي صادرات السلع و وارداتها خلال الفترة محل الحساب، بحيث تسجل فيه الصادرات (دائنة) أما الواردات فتسجل في الجانب (المدين) لأنه يترتب عنها تحويل نقد أجنبي نحو الخارج، و بالمعنى الواسع يُعبر الميزان التجاري عن رصيد الصادرات و الواردات بموجب عملية تجارية (دردوري، 2021، صفحة 78) (يُحسب من خلالها معدل تغطية الفارق بين قيمة الصادرات و الواردات).

جدول رقم 03: وضعية الميزان التجاري للفترة (2001-2019):

السنة	إجمالي الصادرات (FOB) (بالمليون دولار)	إجمالي الواردات (CAF) (بالمليون دولار)	الرصيد	معدل التغطية (%)
2001	19132	9940	9192 +	192,47
2002	18825	12009	6816 +	156,75
2003	24612	13534	11078 +	181,85
2004	32083	18308	13775 +	175,24
2005	46001	20357	25644 +	225,97
2006	54613	21453	33157 +	254,57
2007	60163	27631	32532 +	217,73
2008	79298	39479	39819 +	200,86
2009	45194	39294	5900 +	115,01
2010	57053	40473	16580 +	140,96
2011	73489	47247	26242 +	155,54
2012	71866	50376	21490 +	142,65
2013	64974	55028	9946 +	118,07
2014	62886	58580	4306 +	107,35
2015	34668	51702	17034 -	67,05
2016	28883	46727	17844 -	61,81
2017	35191	46059	10868 -	76,40
2018	41797	46330	4533 -	90,21
2019	35823	41934	6111 -	85,42

- Sources : Préparé par le chercheur sur la base de : statistiques de la direction générale des douanes : statistiques du commerce extérieure de l'Algérie, périodes divers.

يتضح من خلال هذا الجدول بأن رصيد الميزان التجاري في الجزائر عرف فائضا موجبا، تميز بالارتفاع تارة و بالإنخفاض تارة أخرى، و ذلك بفعل ارتفاع حجم صادرات النفط و ارتفاع أسعاره، و شهدت الواردات ارتفاعا تصاعديا منذ سنة 2001 إلى غاية سنة 2015 نتيجة الزيادة في الطلب على السلع و التجهيزات مقابل ضعف الإنتاج المحلي، هذا ما يؤكد ضعف القطاع الصناعي المنتج في الجزائر و عدم قدرته على تلبية الطلب المحلي، كما شهدت سنة 2009 إنخفاضا كبيرا في رصيد الميزان التجاري (بفارق 33919 مليون دولار) مقارنة بالنسبة التي قبلها، و هذا راجع إلى ما خلفته الأزمة المالية لسنة 2008 و استمرار السلطات في عملية الإستيراد بنفس الوتيرة السابقة رغم إنخفاض حجم الصادرات بنسبة فافت 30%، و يتضح جليا العجز في الميزان التجاري خلال الفترة (2015-2019) بفعل تأثير الأزمة النفطية لسنة 2014.

4.1. ملامح الإقتصاد الريعي في الجزائر: يشكل الإقتصاد الريعي و لاسيما الربع النفطي منه عاملا مهماً في إنتاج الثروة، حيث يساعد الدول الريعية على توزيع مداخيله بين الإنفاق العام و إستهداف القطاع الإنتاجي، لذلك يحكم الإقتصاديون على تجارب الدول النفطية من منطلق قدرتها على الإستفادة من الوفرة النفطية لتطوير هيكلها الإنتاجي و بناء قاعدتها الإقتصادية، أو إكتفائها بما تحققه من مداخيل مع استمرار تدفق الموارد النفطية، و تُعتبر الدولة في سياق البلد الريعي (Etat Rentier) الفاعل الأساسي في الإقتصاد الريعي، فهي الوعاء الذي يُصب فيه محصول الربع، و هي صانعة القرار في عملية تحويل مداخيل الربع إلى إستثمارات أو توزيعها على شكل نفقات عمومية في مختلف المجالات و القطاعات، و لقد تم تقديم أول مفهوم للدولة الريعية على يد حسين مهدي (Hossein mahdawy) بعد تأميم شركة النفط الإنجلو-إيرانية سنة 1951 من طرف محمد مصدق (Mohamed Mossadegh)، و هو التصرف الذي إتبعته عدة دول حديثة الإستقلال على غرار الجزائر التي قامت بتأميم قطاع المحروقات يوم 24 فيفري 1971، و يُعرف حسين مهدي الدولة الريعية بأنها: "الدولة التي تتلقى على أساس منتظم كمية كبيرة من الإيجارات الخارجية، و الإيجارات الخارجية هي أتاوات (redevances) يدفعها الأجانب، الشركات أو الحكومات أو الأفراد إلى حكومة البلد المعني" (OUDJEMA, 2015, p. 21)، لذلك يمكن التعرف على رعية الدولة من خلال تلقيها لريوع خارجية من ناحية، و من خلال قياس حجم الإنفاق العام (dépenses publiques) الناتج عن إجمالي الدخل المحلي لهذا البلد من ناحية أخرى.

تأتي أولوية تحقيق النمو و الرفاه الإجتماعيين في صدارة إهتمام الدولة و تحدياتها، لذلك يستوجب عليها تبني مقاربة إقتصادية ذات أبعاد متعددة أساسها إعادة توزيع الثروة بما يساهم في النهوض بالإقتصاد و تقليص فجوة الفوارق الإجتماعية، فعلى غرار باقي الدول تُعتبر الجزائر غنية بمصادر مختلفة من الموارد الطبيعية (الأحفورية و المتجددة) جعلت من إقتصادها الوطني رهينة لريوع النفط، بدليل إعتمادها شبه المطلق على قطاع المحروقات منذ سنوات، بحيث لم يخدم إستغلال هذا القطاع الإقتصاد الوطني بقدر ما كان وسيلة لحل معضلات إجتماعية كان من الممكن لها أن تشكل تهديدا على الإستقرار بشكل عام، هذا ما نوه إليه الإقتصادي المصري حازم الببلاوي سنة 1987 عندما أشار إلى أن

السمة الأساسية للدول الريعية هي أن القليل من الناس ينخرط في توليد الثروة (الريع)، بينما الغالبية تشارك في توزيعه أو الاستفادة منه، لذلك و في خضم هذه الظروف يصبح للريع وظيفة إجتماعية أكثر منه وسيلة إقتصادية (OUDJEMA, 2015, p. 22).

1.4.1. إمكانات الجزائر النفطية: تزخر الجزائر بالمعادن و الثروات الباطنية، هذه الثروات التي تسمح من منظور إقتصادي تكوين عوائد مالية معتبرة من العملة الصعبة لفائدة الخزينة العمومية بإعتبارها تمثل مصدرا رئيسيا لذلك، هذا ما جعل موارد الطاقة تحتل مركزا مهما في الإقتصاد الجزائري، لما لها من أثار تنموية إجتماعية فاعلة، فهنا يمكن الإقرار بأطروحة إرتباط الإقتصاد الجزائري بإستغلال الموارد الطاقوية المتاحة و الممكنة (المحتملة)، و يأتي على رأسها النفط و الغاز الطبيعي.

1.1.4.1. أرقام إنتاج النفط الخام: يتضمن التطرق إلى إمكانات الجزائر الطاقوية الجمع بين أرقام إحتياطي و إنتاج مواردها، لكن نكتفي ضمن هذه الدراسة بعنصر الإنتاج فقط نظرا لإرتباطه المباشر بحجم مداخيل النفط، لذلك نشير إلى هذه الأرقام خلال فترة الدراسة (2001-2019) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 04: تطور إنتاج النفط الخام الجزائري للفترة (2001-2019).

السنة	الإنتاج (ألف برميل/ يوم)	السنة	الإنتاج (ألف برميل/ يوم)
2001	842,00	2011	1162,00
2002	850,00	2012	1203,00
2003	1111,00	2013	1203,00
2004	1311,00	2014	1193,00
2005	1352,00	2015	1157,00
2006	1369,00	2016	1020,00
2007	1398,00	2017	993,00
2008	1356,00	2018	970,00
2009	1221,00	2019	954,00
2010	1190,00	/	/

المصدر: - التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة (OAPEC): 2013، 2014، 2018 و 2020 على التوالي.

- التقارير السنوية للأمين العام لمنظمة (OAPEC): 2004، 2007 و 2009 على التوالي.

حسب الإحصائيات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة (OAPEC): 2013، 2014، 2018 و 2020 على التوالي، والتقارير السنوية للأمين العام لمنظمة (OAPEC): 2004، 2007 و 2009 على التوالي، شهد تطور إحتياطي النفط الخام الجزائري خلال الفترة من 2001 إلى 2004 تباين طفيف جدا ، و ذلك نظرا لتذبذب الإحتياطي العالمي حينها، ثم إرتفع مستوى الإحتياطي سنة 2005 بزيادة 0,9 مليار برميل

مقارنة بسنة 2004، ليستقر عند حدود 12,20 مليار برميل بعد ذلك إلى غاية 2019 و ذلك نظرا لجهود منظمة (OAPEC) المبذولة في سبيل الحفاظ على أسعار النفط بناء على إستقرار مستوى إحتياطي الدول الأعضاء، علما بأن هذه الفترة عرفت تغيرات طفيفة على مستوى الإحتياطي العالمي، لكن من حيث معدل الإنتاج و بالعودة إلى المعطيات الواردة في الجدول السابق، شهد هذا الجانب وتيرة تصاعدية منذ سنة 2001 إلى غاية 2008، أين إرتفعت أسعار النفط خلال هذه الفترة، ثم عرف مستوى متراجعا بنسب متقاربة بعد أزمة 2008، ليبقى على هذا النحو إثر أزمة 2014، بعد إنبهار أسعار النفط، في محاولة للحفاظ على التوازنات المالية المحلية مقارنة بمعطيات السوق النفطية العالمية، و بالعودة إلى الأرقام و البيانات المتعلقة بإنتاج النفط الخام المشار إليها في التقارير السنوية لمنظمة (OAPEC)، نجد بأن الجزائر تحتل مكانة هامة من حيث مستوى الإنتاج سواء ضمن الدول الأعضاء للمنظمة أو الدول الأخرى المنضوية خارجها.

2.1.4.1. أرقام إنتاج الغاز الطبيعي: تعتمد الجزائر إستراتيجية إستغلال الغاز الطبيعي، كبديل لتدارك تراجع الإيرادات النفطية، خاصة خلال أزمت إنبهار أسعار البترول، و للجزائر مناطق إنتاج هذه الثروة تُعتبر من أكبر الحقول الغازية في العالم، فالجدول التالي يوضح إمكانيات الجزائر من الغاز الطبيعي من حيث الإنتاج.

الجدول رقم 05: تطور إنتاج الغاز الطبيعي الجزائري للفترة (2001-2019):

السنة	الإنتاج (مليار م3)	السنة	الإنتاج (مليار م3)
2001	78,20	2011	82,60
2002	80,40	2012	85,70
2003	82,80	2013	81,50
2004	82,00	2014	83,30
2005	89,20	2015	84,60
2006	88,20	2016	95,00
2007	84,80	2017	96,60
2008	86,50	2018	97,50
2009	81,40	2019	90,30
2010	83,80	/	/

المصدر: - التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة (OAPEC): 2013، 2014، 2018 و 2020 على التوالي.

- التقارير السنوية للأمين العام لمنظمة (OAPEC): 2004، 2007 و 2009 على التوالي.

حسب الإحصائيات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة (OAPEC): 2013، 2014، 2018 و 2020 على التوالي، والتقارير السنوية للأمين العام لمنظمة (OAPEC): 2004، 2007 و 2009 على التوالي، عرفت تقديرات إحتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر إرتفاعا ملحوظا بداية الألفية الثالثة مقارنة بالسنوات التي قبلها، حيث إرتفعت بنسبة 22,55% سنة 2001 إذا قارناها بسنتي 1998 و 1999 حيث كان الإحتياطي عند مؤشّر 3690 مليار م³، و هذا راجع لمساهمة الشركات الأجنبية في الأنشطة الإستكشافية للآبار الغازية في صحراء الجزائر (لجدل،، 2017-2018، صفحة 21)، ثم عرفت بعدها إحتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة مستويات ثابتة تقريبا بمتوسط 4500 مليار م³، تماشيا مع ثبات الإحتياطي على الصعيد العالمي في نفس الفترة، أما من حيث الإنتاج فقد عرف هذا الجانب معدلا تصاعديا بنسب متقاربة و فوارق طفيفة منذ 2001 إلى غاية 2019، و هذا يعود إلى إهتمام الدولة بأشغال التنقيب عن المصادر الغازية لمواكبة مستوى الطلب العالمي على هذا النوع من الطاقة.

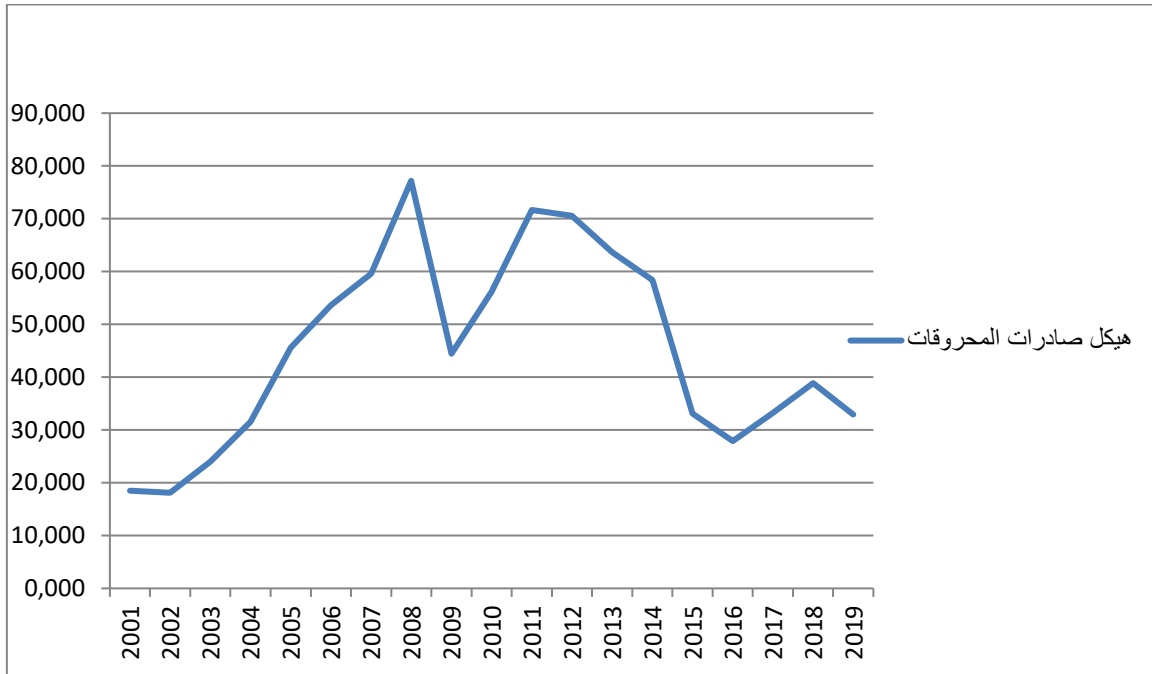
2.4.1. مكانة قطاع المحروقات في إطار التجارة الخارجية: يشكل قطاع التجارة الخارجية جزءا هاما و إستراتيجيا ضمن الاقتصاد الوطني، حيث عرف هذا القطاع تطورا كبيرا سواء في جانب الواردات (CAF) أو الصادرات (FOB)، و يعود ذلك لإنتهاج الحكومة سياسة إقتصادية توسعية تتميز بالإنفتاح على الأسواق الدولية، إضافة إلى تزامنها مع إطلاق برامج الإنعاش الإقتصادي، و قد لعب قطاع المحروقات دورا مهما في الرفع من مستوى الصادرات الجزائرية مقارنة بباقي القطاعات (الإنتاجية و الخدماتية)، هذا ما سنوضحه من خلال الجدول و الشكّلين التاليين:

الجدول رقم 06: تطور هيكل صادرات المحروقات في الجزائر للفترة (2001-2019):

السنة	صادرات المحروقات (مليار دولار)	نسبة إجمالي الصادرات (%)	السنة	صادرات المحروقات (مليار دولار)	نسبة إجمالي الصادرات (%)
2001	18,53	97,06	2011	71,661	98,31
2002	18,11	96,84	2012	70,583	98,39
2003	23,99	98,03	2013	63,663	98,37
2004	31,55	97,92	2014	58,362	97,27
2005	45,59	98,40	2015	33,081	95,70
2006	53,61	97,93	2016	27,918	95,25
2007	59,61	98,38	2017	33,202	96,04
2008	77,19	98,21	2018	38,897	94,60
2009	44,415	98,29	2019	32,926	94,90
2010	56,121	98,30	/	/	/

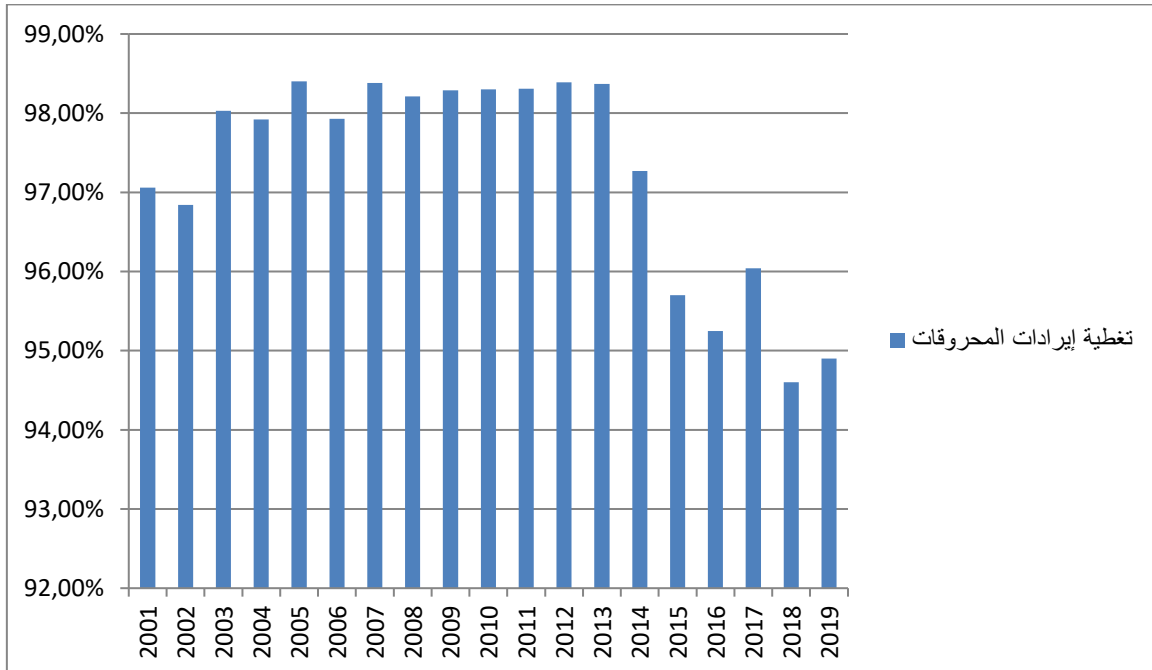
المصدر: - تقارير بنك الجزائر لسنوات: 2004، 2008، 2012، 2014 و 2019 على التوالي.

-بالنسبة لحساب النسب المئوية: فهي من إعداد الباحث بناء على تطبيق القاعدة الثلاثية التالية: (قيمة الصادرات خلال السنة %100 x / إجمالي الصادرات (FOB) خلال السنة).
الشكل رقم 01: تطور هيكل صادرات المحروقات في الجزائر للفترة (2019-2001):



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم: 06.

الشكل رقم 02: تغطية إيرادات المحروقات ضمن إجمالي الصادرات للفترة (2019-2001).



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم: 06.

عرفت الصادرات الجزائرية تطورا ملحوظا منذ بداية سنة 2000، إشمملت على عدة أنواع (منتجات) برمجت الحكومة تصديرها وفقا لسياستها في إطار التجارة الخارجية، لكن و حسب الجدول و الشككين السابقين تشير الأرقام بوضوح إلى إستحواذ قطاع المحروقات على النسبة الأكبر في إجمالي الصادرات منذ سنة 2001 و ما يليها، و ذلك رغم التذبذب الحاصل في أسعار النفط من فترة لأخرى، لذلك يمكن القول بأن قطاع المحروقات في الجزائر يحتل مكانة هامة في الإقتصاد الوطني بالنظر إلى إستحواذه على إجمالي الصادرات، مما يعني بأنه المحرك الرئيسي للإقتصاد الجزائري و أهم فاعل للنمو الإقتصادي و التنمية بشكل عام.

3.4.1. أثر الميزة الربعية على الإقتصاد الوطني: يقول خبير الاقتصاد أحمد بن بيتور في مقال بعنوان "من إقتصاد يركز على الموارد إلى تطور متوازن" في فقرة بعنوان: "إقتصاد هش يفعل لعنة الموارد: لعنة الموارد هي خاصية الإقتصاد المعتمد على قطاع الموارد الطبيعية (المحروقات في الجزائر) موجهة نحو التصدير (98% بالنسبة للجزائر)، التي تشكل أساسا المداخل العمومية (أكثر من 75% من المداخل المالية في الجزائر)، و لكن بشكل متناقض، لأنه يولّد حالة ركود إقتصادي و عدم إستقرار سياسي، إذ نجد أنفسنا أمام دول غنية بالموارد، لكن يصيبها الفقر من سنة لأخرى رغم وفرة الموارد" (HAFSI, 2011, p. 189)

تتيح مراجعة المعطيات الواردة في الجدول رقم 06 معرفة مدى هيمنة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات الجزائرية بشكل عام، و هذا بمعدل يتراوح ما بين 94,60% إلى 98,39%، ممّا يؤكد معضلة ربعية الدولة (الجزائر)، التي يمكن أن تتأثر بتداعيات الوفرة النفطية أو ما يعرف بالعلة الهولندية في علم الإقتصاد (le syndrome hollandais) أو (Dutchdisease)، و ذلك بفعل الإعتماد المفرط على عائدات النفط في تسير الشأن الإقتصادي و الإجتماعي للبلاد، هذه العوائد التي تتعرض من وقت لآخر إلى أزمات إنهيّار أسعار النفط، و منه تعرّض البيئة الإقتصادية للعجز، كما يشكل الإعتماد على العوائد النفطية كمكوّن أساسي في الناتج المحلي (الداخلي) الخام تهديدا على النمو الإقتصادي، حيث تعكس هذه الوضعية مدى هشاشة و ضعف التنوع الإقتصادي في الجزائر خارج مجال المحروقات، و تؤكد الطابع الربيعي للإقتصاد الجزائري في ظل إرتباطه الطردي الوثيق بأسعار النفط، إذ يتحدد مستوى النمو الإقتصادي بمعدل النمو المسجل في قطاع المحروقات، و ربما الجدول التالي يوضح مدى مساهمة عوائد النفط ضمن الناتج الداخلي الخام بصورة أوضح.

الجدول رقم 07: تطور مساهمة عوائد النفط ضمن الناتج الداخلي الخام للفترة (2001-2019):

السنة	إجمالي الناتج الداخلي (مليار دينار)	مساهمة عائدات المحروقات	نسبة المساهمة (%)	السنة	إجمالي الناتج الداخلي (مليار دينار)	مساهمة عائدات المحروقات	نسبة المساهمة (%)
2001	4260,8	1443,9	33,88	2011	14519,8	5242,1	36,10
2002	4537,7	1477,1	32,55	2012	15843,0	5208,4	32,87

29,84	4968,0	16647,9	2013	35,58	1873,2	5264,2	2003
27,03	4657,8	17228,6	2014	37,71	2319,8	6150,4	2004
18,75	3134,2	16712,7	2015	44,32	3352,9	7563,6	2005
17,27	3025,6	17514,6	2016	45,56	3882,2	8520,6	2006
19,59	3699,7	18876,2	2017	43,94	4089,3	9306,2	2007
22,24	4548,8	20452,3	2018	45,25	4997,6	11043,7	2008
19,53	3990,4	20428,3	2019	31,19	3109,1	9968,00	2009
/	/	/	/	34,86	4180,4	11991,6	2010

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات: 2004، 2008، 2012، 2016، 2019 على التوالي.

يوضح هذا الجدول حصيلة معدلات نمو الناتج الداخلي الخام و كيف يتأثر بتذبذب أسعار النفط كونه يعتمد في الغالب على العوائد النفطية، فالملاحظ أنه منذ سنة 2001 إلى غاية 2013 عرفت نسبة مساهمة عوائد المحروقات ضمن إجمالي الناتج الداخلي الخام أعلى مستوياتها بمتوسط لا يقل عن 32%، و ذلك بفعل الوتيرة التصاعدية لأسعار النفط، لكن جاءت سنة 2014 لتؤكد صحة تبعية الاقتصاد الجزائري للعوائد النفطية و تعرضه للعلّة الهولندية، حيث شهدت الفترة ما بعد 2014 إنخفاضا شديدا في نسبة مساهمة عوائد النفط في إجمالي الناتج الداخلي الخام بفعل إنخفاض أسعار البترول.

في الحقيقة، لا تكمن معضلة الاقتصاد الريعي في طبيعة الاقتصاد بحد ذاته، بقدر ما تكمن في الإعتماد المفرط عليه أو عدم إضافة مصادر أو أنشطة اقتصادية أخرى، يترتب على هذا السلوك تدفق عائدات كبيرة بالنقد الأجنبي ليخلق إقتصاد ذو طابع إستهلاكي مقابل إضعاف القدرة الإنتاجية المحلية خارج قطاع المحروقات (معتوق سامية، 2020، صفحة 185)، فالحديث عن تحليل العلّة الهولندية و أثرها على الاقتصاد الوطني المبني على الربح الذي يتمحور على قطبية العوائد النفطية، يمكن القول بأنه يشكل خطرا ثنائي الأبعاد (ذو مستويين):

أ- على المستوى الداخلي: أنه يُضعف أهمية الجهد المنتج، و يقلل من درجة الحاجة إلى الإنتاج المحلي أمام سهولة عملية الإستيراد، و ذلك لوفرة الموارد المالية الناتجة عن إيرادات صادرات المحروقات، و توجيه الإقتصاد الجزائري نحو الحلول السهلة و تجنب القيام بإصلاحات قطاعية و هيكلية صعبة و مكلفة.

ب- على المستوى الخارجي: أن قطبية الإيرادات من العملة الصعبة حول المحروقات يجعل الجزائر رهينة لتقلبات المتغيرات الخارجية، ذلك لأن الدولة غير قادرة على مواجهة هذه المتغيرات في ظل بقاء إقتصادها ذو طبيعة ريعية، خاضعا لتقلبات أسعار النفط و تدني سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي و التبعية للواردات الأساسية.

لذلك، تكمن الميزة الريعية للإقتصاد الوطني حين ترتبط مباشرة بالزيادة في إجمالي العوائد النفطية جراء التحسّن الكبير في أسعارها، التي تؤدي إلى احتمال الإصابة بآثار العلة الهولندية من خلال المظاهر التالية :

- هيمنة العوائد النفطية على إجمالي الصادرات، و منه على معدل المساهمة ضمن الناتج الداخلي الخام (بنسبة تفوق 97%).
- تسجيل ضعف في حجم الصادرات من باقي المنتجات و الخدمات مقارنة بقطاع المحروقات.
- تسجيل إرتفاع في حجم الإستيراد الإستهلاكي مقابل إنخفاض في حجم الصادرات، و ذلك بفعل الإفراط غير المبرر في الإنفاق العام (خاصة منذ إطلاق مشاريع الإنعاش الإقتصادي).
- إستثناء الفساد في جميع القطاعات و الهياكل الإقتصادية و الإدارية (العمومية و الخاصة).

2. تصنيف الإقتصاد الجزائري ضمن بعض المؤشرات النوعية:

إعتمدت الجزائر سياسات إقتصادية تضمنت عدة إصلاحات هيكلية و برامج تصحيحية، بهدف تحقيق تنمية إقتصادية و تطوير إقتصاد مواكب لمتغيرات السوق، و لمعرفة مستوى التجربة الجزائرية في المجال الإقتصادي، يجب الوقوف عند مكانتها ضمن البعض من أهم المؤشرات الدولية المستخدمة في قياس مدى تطور البيئة الإقتصادية و القدرة على جذب الإستثمارات، و بما أننا تطرقنا في بداية هذه الدراسة إلى تشخيص الإقتصاد الجزائري على أساس جانب من المؤشرات الإقتصادية الكمية، سنتطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى بعض المؤشرات الإقتصادية النوعية لمعرفة مدى ملائمة الإقتصاد الجزائري قياسا بما وضعته مختلف المنظمات و الهيئات الدولية من معايير الجودة الخاصة بمناخ الأعمال الجاذب للإستثمارات بغض النظر عن ضرورة توفر متطلباته، كالإستقرار الأمني، السياسي والإقتصادي، البنية التحتية و الهياكل القاعدية الملائمة، الأطر التشريعية و الحوافز المالية و الضمانات المرفوقة بها.

1.2. وضعية الإقتصاد الجزائري ضمن مؤشر الحرية الإقتصادية: مؤشر الحرية الإقتصادية هو مؤشر قياس درجة الحرية الإقتصادية في بلد ما على أساس مقياس رقمي (من الدرجة 0 إلى الدرجة 100)، يتضمن أربع مجموعات مؤشرات معقدة هي: القاعدة القانونية، النشاط العمومي المحدود، فعالية القوانين و التشريعات و وضعية السوق المفتوحة (économique Indice de la liberté ، 2019)، و يصدر هذا المؤشر سنويا عن معهد (Heritage Fondation) بالإشتراك مع صحيفة (The wallstreet journal) منذ 1995، يعتمد على 50 متغير إقتصادي منقسم على 10 مجموعات تشمل: السياسات التجارية، العبء المالي للحكومة، التدخل الحكومي في مجالي الإقتصاد و السياسة النقدية، إستقطاب رأس المال الأجنبي، التمويل و النظام المصرفي، سياسات الأجور و الأسعار، حقوق الملكية، أنشطة السوق الموازية، التشريعات و الإجراءات (زهية، 2019، صفحة 293)، يعطي مؤشر الحرية الإقتصادية حالة الإنطباع المتعلقة بالبيئة الإستثمارية في الدولة، و زادت أهمية الإطلاع عليه أكثر بالنسبة للمساهمين

الأجانب بإعتباره عاملا مساهما في إتخاذ قرار الإستثمار من عدمه، كما يعتبر مصدرا للترويج لجودة البيئة الاقتصادية المستقطبة للمساهمين و المشاريع الإستثمارية المحلية و الأجنبية.

- الجدول رقم 08: ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2001-2019):

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الترتيب ضمن (179 دولة)	93	68	92	84	118	102	102	92	107	105
التنقيط ضمن المؤشر	57,3	61,0	57,7	58,1	53,2	55,7	55,4	56,8	56,6	56,9
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	/
الترتيب ضمن (179 دولة)	132	140	145	146	157	154	172	172	162	/
التنقيط ضمن المؤشر	52,4	51,0	49,6	50,8	48,9	50,1	46,5	44,7	46,2	/

- Source : établé par le chercheur à partir de : plusieurs bulletins de : the heritage foundation and wallstreet journal, index of économic freedom.

Sur : <http://www.heritage.org/index>.

تراوحت قيمة مؤشّر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2001-2019) ما بين 57,3 و 46,2، ممّا يثبت تراجع الجزائر ضمن هذا المؤشّر من منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة إلى المنطقة الضعيفة جدا، كما هو موضح في الجدول السابق، مع تسجيل تذييل الجزائر للمراتب الأخيرة في تصنيف هذا المؤشّر، و ذلك نظرا للنتائج المتدهورة التي سجلتها الجزائر في المؤشّرات الفرعية لهذا التصنيف، هذا ما يعكس درجة إنغلاق الإقتصاد الجزائري، و إعتماده على الربيع النفطي، مما يشكل عائقا أمام تحسين فعالية جذب الإستثمارات المحلية و الأجنبية.

2.2. تصنيف الإقتصاد الجزائري ضمن مؤشّر التنافسية العالمية: تعتمد القدرة التنافسية لأي بلد على أداء قطاعاته الاقتصادية المختلفة و القدرة التنافسية التي تتمتع بها المؤسسات الناشطة ضمنه، و مقدرتها على إنتاج السلع و تقديم الخدمات في ظل مناخ يتميز بالتنافسية في الأسواق الدولية، و تأمين الإستمرارية و تحمل تبعات التغيرات المتسارعة التي يشهدها النظام الإقتصادي الذي أصبح يعتمد أكثر فأكثر على تحرير التجارة الدولية من مختلف القيود، لذلك و مع إشتداد درجة هذه التنافسية أصبحت هذه الأخيرة تشكل تحديا كبيرا للعديد من الدول، خاصة النامية منها، على غرار الجزائر التي دخلت إقتصاد السوق من بوابة الأسواق الدولية، عبر التحرر من عدة قيود تقليدية سابقة، لكن بالمقابل وجدت نفسها أمام تحدي حواجز جديدة، في الغالب هي حواجز تقنية تتعلق بضرورة إحترام معايير

الجودة و السلامة البيئية، مما يجعلها ملزمة على تفعيل متطلبات جديدة لتعزيز القدرة التنافسية لإقتصادها.

لتقييم مدى تنافسية إقتصادات الدول يصدر المنتدى الإقتصادي العالمي (WEF) تقريراً سنوياً يتم فيه تقييم تنافسية أغلب دول العالم، حيث يتم ترتيب هذه الدول بشكل تنازلي بناءً على مؤشر التنافسية العالمي (GCI)، الذي ينحصر في المجال (من 1 إلى 7)، بحيث كلما إقترب مجموع المؤشرات الفرعية نحو 7 كان إقتصاد الدولة أكثر قدرة على التنافسية و العكس صحيح (لزعر، 2020، صفحة 2).

- الجدول رقم 09: ترتيب تنافسية الجزائر حسب مؤشر (GCI).

التقارير السنوية	درجة (GCI)	الترتيب	مجموع الدول المصنفة
2002-2001	/	/	75
2003-2002	/	74	102
2004-2003	/	71	117
2005-2004	3,46	78	117
2006-2005	3,43	78	119
2007-2006	3,90	76	125
2008-2007	3,41	81	131
2009-2008	3,71	99	134
2010-2009	3,95	83	133
2011-2010	4,0	86	139
2012-2011	4,0	87	142
2013-2012	3,7	110	144
2014-2013	3,8	100	148
2015-2014	4,1	79	144
2016-2015	4,1	87	140

138	87	4,0	2017-2016
137	86	4,0	2018-2017
140	92	/	2018
141	89	/	2019

- Source : établi par le chercheur à partir de : WORLD ECONOMIC FORUM, the global competitiveness report : 2001-2002, 2002-2003, 2003-2004, 2004-2005, 2005-2006, 2006-2007, 2007-2008, 2008-2009, 2009-2010, 2010-2011, 2011-2012, 2012-2013, 2013-2014, 2014-2015, 2015-2016, 2016-2017, 2017-2018, 2018, 2019.

تم إدراج الجزائر ضمن تصنيف تقارير التنافسية العالمية بداية من تقرير (2003-2002)، نتيجة لبعث الجزائر أول برنامج تنموي بميزانية معتبرة جدا نظرا للوضع المالي المريح (برنامج الإنعاش الاقتصادي (PRSE): (2004-2001))، حيث إحتلت تنافسية الإقتصاد الجزائري مراتب متأخرة في التصنيف، رغم تسجيل بعض التحسُّن في المكونات الفرعية للمؤشّر، و الملفت للإنتباه في بيانات الجدول السابق هو تسجيل أكبر تراجع في الترتيب خلال فترة (2009-2008) بأصل 18 درجة مقارنة بسنة 2007، و تراجع خلال سنة 2012، حيث صادفت هاتين الفترتين الأزمة المالية 2008 و الصدمة النفطية 2014، مما يؤكد تأثر تنافسية الإقتصاد الجزائري بتراجع أسعار النفط، الذي سبب إنكماشاً إقتصادياً أدى إلى فقدان الميزة التنافسية للإقتصاد الوطني، الذي ظهر عليه التراجع على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلي (الكمي)، على غرار تسجيل عجز في الموازنة العامة، إنخفاض قيمة الودائع المالية، إرتفاع معدل التضخم و إرتفاع مستوى الدين العام الداخلي، و مقارنة بسنة 2003 سجلت تنافسية الجزائر سنة 2019 ترجعا بواقع 15 درجة، هذا ما يُعبر عن ضَعف تنافسية الإقتصاد الجزائري مقارنة بالإمكانات المتوفرة،

3.2. وضعية الجزائر عند مؤشّر التضخم: يشكل إستهداف معدلات نمو إقتصادي مرتفعة مقابل إنخفاض معدلات التضخم أحد أهم أهداف الإقتصاد الكلي، ذلك لأن ظاهرة التضخم تمثل نوعا من المعضلات الإقتصادية و النقدية التي تزيد من حجم الأعباء الإقتصادية على الدول، بالنظر لكونها ظاهرة تقف عائقا أمام تحقيق التنمية بمختلف أبعادها، كما يُعد في هذه الحالة دور البنوك المركزية للدول صعبا و معقدا لكونها المؤسسات المالية التي تصدر و تراقب الكتل النقدية المتداولة، حيث تصبح ملزمة بضمان إستقرار الأسعار (مابين منخفض و ثابت)، لأن عكس ذلك سيشكل حالة من الغموض تعيق عملية صنع القرار الإقتصادي الذي تتوقف عليه عملية التنمية بشكل عام.

عرفت ظاهرة التضخم في الجزائر وضعا غير مستقرا لعدة فترات منذ الإستقلال، أين إرتبط فيها معدل التضخم بإرتفاع مؤشّر أسعار الإستهلاك (Indice des prix à la consommation) و حجم الكتل النقدية المطروحة في السوق، هذه الكتل التي عرفت إرتفاعا مستمرا منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2019 بسبب

السياسة التوسعية التي إنتهجتها الحكومة تنفيذا لبرامجها الإقتصادية التي باشرت با بداية سنة 2001، و التي تزامنت مع إرتفاع أسعار النفط، حيث عرفت سنتي 2018 و 2019 أعلى معدلات نمو للكتلة النقدية المستمرة في الإرتفاع بواقع 16636,7 مليار دينار سنة 2018 و 16510,7 مليار دينار سنة 2019، أي بنسبة 11,1% و 10,3% خلال هاتين السنتين، و ذلك رغم التراجع الطفيف بينهما (0,8%) نظرا لإنخفاض مستوى الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف (الجزائر، ديسمبر 2020،،، صفحة 133)، و تختلف الآراء حول أسباب التضخم في الجزائر بين من يرى بأن له أسباب داخلية مرتبطة بطبيعة الهيكل الإقتصادي للبلاد، و من يرى بأن له أسباب خارجية، وبشكل عام تتلخص أهم أسباب التضخم في الجزائر (أديوب سارة، 2021،، الصفحات 44-45):

- زيادة الطلب المحلي و إرتفاع التكاليف الإنتاجية: بحيث يُعتبر نمو الطلب الكلي المحلي أكبر من نمو العرض المحلي، مما ينتج عنه الزيادة في كمية النقود مقابل النقص في معدل الإنتاج، كما يُعتبر إنخفاض مستوى الإنتاجية سببا رئيسيا في إرتفاع تكاليف القطاعات الإقتصادية، خاصة في حالة غياب قيود تسعيرة المنتجات النهائية، التي يضاف تكاليفها المرتفعة على عاتق المستهلك.

- سيطرة المجال غير الرسمي في الجزائر على هامش واسع من أقسام المنتوجات، مما يرفع من حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق، التي قد تعرقل دور السياسة النقدية الحكومية في ضبط مستوى التضخم.

- التضخم المستورد: الذي يحدث نتيجة للعلاقات الإقتصادية المتبادلة بين الدول، و ينتج عن تأثير إرتفاع السلع التي يتم إستيرادها، و التي تؤدي بدورها إلى رفع أسعار السلع في السوق المحلية لاحقا، بالإضافة إلى هيكل الواردات الذي يعكس درجة التبعية للخارج، فالجزائر و منذ سنة 2000 و نظرا لزيادة حجم مداخيل النفط إنتهجت الزيادة في حجم الواردات، التي سجلت إرتفاعا غير مسبوق و غير مبرر في بعض الأحيان و ذلك لعدة سنوات.

خلال سنة 2001 بلغت قيمة إجمالي الواردات 9482 مليون دولار مقابل إجمالي صادرات بقيمة 19091 مليون دولار (أغلبها من الجباية النفطية)، لتتضاعف سنة 2004 إلى 17954 مليون دولار مقابل إجمالي صادرات بقيمة 32208 مليون دولار (d'algérie, juillet 2005, p. 177)، ليعرف مستوى الواردات أعلى معدل له سنة 2014 حيث بلغ قيمة 59670 مليون دولار مقابل إجمالي صادرات متقارب بلغ قيمة 59996 مليون دولار (الجزائر،، سبتمبر 2017،،، صفحة 162)، و هذا بسبب الصدمة النفطية لسنة 2014 التي أعقبتها تراجع في حجم الجباية البترولية، ليشهد بعد ذلك هيكل الواردات نوعا من الإنخفاض بداية من سنة 2015 إلى غاية 2019، حيث بلغت تكلفة الواردات خلال هذه السنة (2019) قيمة 44632 مليون دولار مقابل إجمالي صادرات قيمته 34994 مليون دولار (الجزائر ن.،، ديسمبر 2020،،، صفحة 166)، جاء هذا الإنخفاض على خلفية تراجع إحتياطات الصرف الأجنبي منذ جوان 2014 و جملة التدابير المتخذة من طرف بنك الجزائر لإحتواء الإختلال في ميزان المدفوعات، خاصة المتعلقة بسنة 2019 و ذلك بعد تراجع

إحتياطي الصرف الرسمي من 194 مليار دولار نهاية 2013 إلى 62,76 مليار دولار نهاية 2019 . (الجزائر ن.، ديسمبر 2020 ، ، صفحة 56)

- إرتفاع حجم الكتلة النقدية: حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2014 و بعد تحليل مختلف الأرقام و المعطيات المرتبطة بالقطاع النقدي و إدارة السياسة النقدية، إتضح بأن المعروض (الكتلة) النقدي هو العامل الرئيسي المحدد لتطور ظاهرة التضخم في الجزائر منذ سنة 2001، إذ يساهم بنسبة لا تقل عن 70% من إجمالي التضخم قياسا بإجمالي الأصول الخارجية و المحلية المرتبطة بالقروض المقدمة للقطاع الإقتصادي (d'Algérie, rapport 2014 : évolution économique et monétaire en Algérie,, juillet 2015,, p. 114).

يمكن توضيح مدى تطور الكتلة النقدية في الجزائر من خلال الجدول التالي:
الجدول رقم 10: تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2001-2019):

السنة	الكتلة النقدية (مليار دينار)	السنة	الكتلة النقدية (مليار دينار)	السنة	الكتلة النقدية (مليار دينار)
2001	2473,51	2008	6955,97	2015	13704,60
2002	2901,53	2009	7173,05	2016	13816,30
2003	3354,42	2010	8280,74	2017	14974,60
2004	3738,04	2011	9929,19	2018	16636,70
2005	4157,58	2012	11015,10	2019	16611,10
2006	4933,75	2013	11941,50	/	/
2007	5994,61	2014	13686,70	/	/

المصدر: أدبوب سارة و لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة إرتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2021، ص.45.

من خلال هذا الجدول يتضح بأن المعروض النقدي في الجزائر تميز بالإرتفاع المستمر، نظرا لسياسة الإنفاق العام التوسعية التي إنتهجتها الحكومة ضمن برامجها الإقتصادية المطروحة، التي تزامنت مع إرتفاع أسعار النفط، كما يلاحظ بأن هذا الإرتفاع في حجم الكتلة النقدية لم يتأثر بمخلفات الأزمة المالية 2008 و الأزمة النفطية منتصف 2014 و ذلك نظرا لإعتماد الحكومة على إحتياطي الصرف الأجنبي في إمتصاص معدل العجز في الميزان التجاري.

بالعودة إلى مناقشة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، و في خضم مبادرات الإصلاح الاقتصادي المطبقة خلال سنوات التسعينات، عرفت بداية هذه الفترة إرتفاعا كبيرا في معدل التضخم الذي بلغ 31,7% سنة 1992، 20,5% سنة 1993 ثم 29,8 سنة 1995، كان هذا بسبب الخلل الواضح الذي أصاب الهيكل الاقتصادي الوطني، لكن سرعان ما عرفت هذه المعدلات إنخفاضها ملحوظا نتيجة للسياسات الإنكماشية (التقشفية) التي تم تطبيقها في بنود الميزانية العامة، ليشهد معدل التضخم أدنى مستوى له سنة 2000 أين بلغ 0,34% (سهام، بدون تاريخ النشر، صفحة 174)، ثم تعرض الاقتصاد الجزائري لضغوط تضخمية حادة بداية من سنة 2001، هذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم 11: تصاعد مستوى التضخم في الجزائر للفترة (2001-2019).

السنة	معدل التضخم (%)	السنة	معدل التضخم (%)	السنة	معدل التضخم (%)	السنة	معدل التضخم (%)
2001	4,22	2007	3,53	2013	3,26	2019	2,00
2002	1,14	2008	4,86	2014	2,92	/	/
2003	2,58	2009	5,34	2015	4,78	/	/
2004	3,56	2010	3,91	2016	6,40	/	/
2005	1,64	2011	4,52	2017	5,60	/	/
2006	2,53	2012	8,85	2018	4,30	/	/

المصدر: مرزوق فتيحة جباري و علة محمد، جدلية العلاقة بين معدل التضخم و السيولة البنكية –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، المجلد 08، العدد 02، جوان 2022، ص.151.

نلاحظ من خلال هذا الجدول بأن الفترة (2001-2019) شهدت معدلات تضخم غير مستقرة، تأرجحت بين الإنخفاض النسبي و الإرتفاع الواضح، فباستثناء سنة 2002 التي عرفت إنخفاضاً في معدل التضخم بسبب تباطؤ وتيرة أسعار المواد الغذائية، عرفت باقي سنوات هذه الفترة إرتفاعاً متبايناً لمعدلات التضخم لعدة أسباب كانت أهمها: (علة،، 2022،، صفحة 139)

- 2003: إرتفاع أسعار الموارد الاستهلاكية.
- 2004: إلزام الدولة بتمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).
- 2007 و 2008: تسجيل تضخم مستورد ناجم عن فترة التضخم على المستوى العالمي.

- 2009 إلى 2012: إرتفاع الأسعار على المستوى الدولي بفعل الأزمة المالية 2008 التي أدت إلى إرتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار.
- 2013 إلى 2017: عرفت هذه الفترة إرتفاعا في معدلات التضخم و تباطؤ في وتيرتها نظرا لإرتفاع أسعار المواد المستوردة، و إنتهاج الحكومة لسياسة التمويل غير التقليدي.
- 2018 و 2019: إنخفاض معدل التضخم خلال هذه الفترة بفعل سياسة التقشف المتبعة من طرف الدولة ضمن موازنتها العامة، و تقليص فاتورة الواردات بعد فقدان قرابة نصف إحتياطي الصرف الأجنبي الذي إنخفض من 65 مليار دولار سنة 2014 إلى ما يقارب 35 مليار دولار سنة 2019 حسب الأرقام المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).
- إذن، و نظرا للحالة غير المستقرة لمستويات التضخم في الجزائر، سارعت الحكومة إلى إتخاذ جملة من التدابير لمواجهة، و ذلك بالإعتماد على برامج كبح التضخم في محاولة للتحكم في سياسة الإنفاق العام و توجيهها، و إتباع سياسة إقتصادية حذرة للحفاظ على التوازنات الإقتصادية الكلية، خاصة بعد تآكل إحتياطي الصرف الأجنبي إثر أزمة إنهيار أسعار النفط منتصف 2014، كما لعب بنك الجزائر دورا هاما في تطبيق سياسة إستهداف التضخم من خلال تفعيل آليات إسترجاع السيولة النقدية و تأطير الإحتياطي المصرفي و التحديد المسبق لمعدلات التضخم.
- 4.2. ترتيب الجزائر على مستوى مؤشر الفساد: الفساد مفهوم متعدد المعاني لأنه يتخذ عدة أشكال تختلف باختلاف السياق السياسي، الإجتماعي و الإقتصادي الذي تُستخدم فيه، و يمكن تعريف الفساد على أنه "إساءة إستخدام السلطة، الإختلاس أو الإنتهاك الأخلاقي في بيئة مؤسسية أو إجتماعية، و يمكن أن يتخذ هذا المفهوم عدة أشكال مثل الفساد الإداري، الفساد السياسي، الفساد الإقتصادي أو الفساد في القطاع الخاص"، (CHERGUI, , 2023,, p. 613) كما عرّفته منظمة الشفافية الدولية على أنه: "إستعمال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"، (UNODC) و من أسبابه تشديد القيود التجارية، الدعم الحكومي للمواد الإستهلاكية، الأجور المتدنية لموظفي القطاع العام، العوامل الإجتماعية (المحاباة و غيرها)، و من آثاره إنحصار فرص الإستثمار مما يؤدي إلى خفض نسبة النمو، تدهور في مستوى الخدمات العامة و البنية التحتية، تراجع حجم العائدات و تزايد النفقات العامة و إهمال الكفاءات المنتجة التي تخلق الثروة . (بودور، 2013، صفحة 121)
- من منطلق تحديد مؤشر مدركات الفساد (corruption perception index) خاصة بداية الألفية الثالثة، تم تصنيف الجزائر من طرف منظمة الشفافية الدولية في ذيل الترتيب الخاص بالبلدان الأكثر فسادا، و يرجع ذلك إلى الإفتقار للشفافية، غياب الضمانات في بيئة الأعمال و الثروة النفطية التي تتمتع بها، هذه الثروة التي تفتح المجال لإستفحال ظاهرة الفساد خاصة في ظل إرتفاع أسعار النفط، و قد باشرت منظمة الشفافية الدولية في ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر بداية من سنة 2003 (محاد، 2022، صفحة 254)، و الجدول التالي يوضح ذلك :

- جدول رقم 12: ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد للفترة (2003-2019):

الترتيب	مستوى المؤشر	عدد الدول	السنة
88	2,6	133	2003
97	2,7	146	2004
97	2,8	159	2005
94	3,1	163	2006
99	3,0	180	2007
92	3,2	180	2008
111	2,8	180	2009
105	2,9	178	2010
112	2,9	183	2011
105	3,4	174	2012
94	3,6	175	2013
100	3,6	175	2014
88	3,6	168	2015
108	3,4	175	2016
112	3,3	180	2017
105	3,5	180	2018
106	3,4	180	2019

المصدر: عبد الحفيظ بوخرص و سمير بن محاد، دراسة تحليلية لظاهرة الفساد في الجزائر حسب مؤشرات منظمة الشفافية الدولية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص.255.

من خلال قراءة المعطيات الواردة في هذا الجدول نلاحظ بأن الجزائر تتنزل ترتيب الدول بشكل متصاعد منذ سنة 2003 مقارنة بعدد الدول المدرجة ضمن هذا المؤشر، حيث تطور مؤشر تدارك الفساد خلال الفترة (2003-2019) بشكل واضح، أين تراوح مستواه ما بين 3,6 كحد أقصى ضمن مجموع دول تراوح ما بين 133 إلى 180 دولة، أما أحسن ترتيب للجزائر فقد كان سنة 2015 بمعدل 3,6، لكن ضمن عدد أقل (12 دولة) من الدول المقيدة في الجدول.

الملفت للانتباه هو أن منظمة الشفافية الدولية أدرجت الجزائر و لأول مرة ضمن تصنيفها السنوي بعد إطلاقها لأول برنامج إنعاش اقتصادي، حيث شهدت هذه الفترة إنتهاج الجزائر سياسة إنفاق توسعية لم يسبق أن تبنتها من قبل، ليأتي هذا التصنيف كنتيجة حتمية لمظاهر الفساد الذي إستفحل خلال هذه

الفترة، رغم حرص السلطات على تفعيل سبل محاربة هذه الظاهرة، من خلال المصادقة على مختلف الإتفاقيات الدولية للأمم المتحدة، المتعلقة بمكافحة الفساد، و إصدار القانون رقم: 01/06 المؤرخ في: 2006/04/02، المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، بالإضافة إلى إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد و مكافحته بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 413/06 المؤرخ في: 2006/11/66، كما سارعت السلطات إلى مراجعة قانون الصفقات العمومية و تعديل القانون المتعلق بقمع مخالفة التشريع و التنظيم المتعلقين بالصرف و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج، و إستحداث نموذج التصريح بالامتلاكات بالنسبة للأعوان العموميين (محاد، 2022، صفحة 256)، لكن بقيت هذه الجهود غير كافية للحد من ظاهرة الفساد التي أصبحت تستهدف المال العام و تعطل عجلة التنمية، و الدليل على ذلك بقاء تصنيف الجزائر في ذيل الترتيب خلال فترة تفعيل آليات محاربة هذه الظاهرة (المرتبة 106 سنة 2019 من بين تصنيف 180 دولة).

3.الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة التعرف على واقع البيئة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، في ظل الوفرة المالية التي عرفت هذه المرحلة بفعل الطفرة النفطية التي حدثت فيها ، رغم أنه قد تخللتها أزماتان: مالية سنة 2008 و نفطية سنة 2014، و ذلك من خلال تشخيص الوضعية الاقتصادية للبلاد بناء على مؤشرات اقتصادية كمية ، و إبراز مكانة الإقتصاد الجزائري على أساس مؤشرات إقتصادية نوعية ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- الإقتصاد الجزائري إقتصاد مديونية، كان ذلك لعدة فترات بفعل الظروف الاقتصادية التي عرفت الجزائر، و التي حالت دون تمكينها من تطوير البيئة الاقتصادية مقابل تقليص حجم الديون الخارجية المترتبة على عاتقها، لذلك بقي الإقتصاد الجزائري رهين الديون الخارجية رغم تقليصها بشكل واضح إلى غاية سنة 2019 لمدة فاقت 16 سنة.
- يعتمد هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات مقارنة بباقي القطاعات على إنفراد، و الميزان التجاري الجزائري مرهون بصادرات النفط لا غير، حيث لم ترق باقي القطاعات لمستوى تغطية عجز الموازنة العامة خارج مجال المحروقات.
- لا يمكن تفعيل إقلاع إقتصادي في ظل عوائد نفطية خاضعة لتقلبات الأسعار، كما لا يعكس نتائج إيجابية على مستوى الإقتصاد الكلي بالضرورة تطور البيئة الاقتصادية، هذا ما يمكن الإشارة إليه في حالة الجزائر في ظل إتمادها على الربع النفطي لتحقيق نتائج ظرفية فقط، حيث يصبح للربع في هذه الحالة وظيفة إجتماعية أكثر منه وسيلة إقتصادية.
- تذيلت الجزائر في أغلب الفترات الترتيب العام لإقتصادات الدول ضمن عدة مؤشرات نوعية، مما يعكس مدى عدم ملائمة بيئة الأعمال السائدة فيها لتطوير بيئتها الاقتصادية ، هذا ما يُشكل مانعا أمام جذب

المساهمين و الإستثمارات المحلية والأجنبية إليها، ممّا ينعكس سلبا على مساعي النهوض بالإقتصاد الوطني.

تأتي على ضوء هذه الدراسة بعض التوصيات:

- ضرورة تطوير الهيكل الإنتاجي المحلي لتغطية إحتياجات السوق المحلية و ترقية الصادرات خارج مجال المحروقات، ومنه الحفاظ على توازن الميزان التجاري و كبح إرتفاع معدل التضخم.
- إستغلال العوائد النفطية ضمن إستراتيجية الإنتقال من إقتصاد الربيع إلى إقتصاد الكفاءة، و ذلك عبر تنويع إقتصادي منتج للثورة محليا، يعتمد على تطوير رأس المال البشري و دعم القطاعات المنتجة، وهكذا يصبح للربيع النفطي وظيفة إقتصادية أكثر منها وسيلة إجتماعية.
- بناء إقتصاد أكثر تنافسية و صلابة من خلال بذل المزيد من الجهود في ترقية الإستثمار، تأهيل المؤسسات الإقتصادية و مراجعة القوانين الخاصة بالنشاط الإقتصادي، تطوير الشراكة المحلية و الأجنبية، توفير الهياكل القاعدية و البنية التحتية و تطوير الخدمات الضرورية الداعمة للتنافسية الإقتصادية، و وضع تشريعات و أليات صارمة لمحاربة الفساد بجميع صوره.

قائمة المراجع :

- Indice de la liberté économique* . (2019). Récupéré sur <https://fr.statista.com>, statistique.
- CHERGUI, F. (, 2023,, juin , vol 08, N°02). Evolution du cadre juridique et institutionnel de prévention et lutte contre la corruption en Algérie 2004-20023,. *recherches juridiques et politiques* .
- d'Algérie, B. (juillet 2005). *rapport 2004, évolution économique et monétaire en Algérie*. alger.
- d'Algérie, B. (juillet 2015,,). *rapport 2014 : évolution économique et monétaire en Algérie*,. alger: rapport 2014.
- d'Algérie, B. (2006). *tendance monétaire et financière au second semestre de 2006*, . Consulté le 2024, sur <http://www.bank of algeria.dz>
- d'algerie, b. (juillet 2005). *rapport 2004 : évolution économique et monétaire en Algérie*,. alger: rapport 2004.
- HAFSI, T. (2011). *le développement économique de l'Algérie, expériences et perspectives*. Alger : casbah éditions,. kkkk. (5555). uuuu.
- OUDJEMA, N. H. (2015, décembre fourth issue). *économie de rente et pauvreté en Algérie*. *journal of economic and financial reserch* .
- UNODC. (s.d.). *الفساد في القطاع العام* : <https://www.unodc.org>. Récupéré sur UNODC : : <https://www.unodc.org>.
- (2000-)تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة .(، 02، العدد 02ديسمبر المجلة ،، 2021) م. ل، أدبوب سارة مجلة إرتقاء للبحوث و الدراسات الإقتصادية، . (، 2019)
- ، 2019التقرير السنوي :الجزائر التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر .(2020ديسمبر) ب، الجزائر
- ..2019التقرير السنوي :التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، :2019التقرير السنوي .(، 2020ديسمبر) ن، الجزائر
- التقرير السنوي :الجزائر :التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر 2016التقرير السنوي .(، 2017سبتمبر) ب، الجزائر، 2016 .
- مجلة العلوم القانونية و . جرائم الفساد المالي العابرة للحدود في ضوء القانون الدولي .(، 07جوان العدد ، 2013) م، بودور السياسية

- (1999-)، أسعار النفط و البطالة في الجزائر، دراسة تحليلية للمدة (،، 02 لمجلد 02 العدد، 2021). ع. ب. حساني 219. ص. p. مجلة التحليل و الإستشراف الاقتصادي .،،، (2019)
- جامعة أطروحة دكتوراه في الاقتصاد .دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر. (2006-2007). ب. ا. حسين منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
- ، 2000-2019 :، محددات توازن الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (،، 06 المجلد، 2021). ج. ر. دردوري مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة،
- مجلة .مناخ الإستثمار في الجزائر بين تقييمات التقارير الدولية و الجهود المبذولة، (،، 03 سبتمبر العدد، 2019). خ. زهية شعاع للدراسات الاقتصادية،
- العدد مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية .التضخم و إنعكاساته على الجزائر (،، 1) 25، بدون تاريخ النشر) ر. سهام الاقتصادي
- دراسة قياسية -جدلية العلاقة بين معدل التضخم و السيولة البنكية (،، 02، العدد 08 جوان المجلة ، 2022) م. ح. علة، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال ، ، 2019-2001 لحالة الجزائر خلال الفترة
- مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية دراسات .تطور المسار التاريخي للمديونية الخارجية في الجزائر، (s.d.). ي. كواحلة، إقتصادية
- كلية العلوم .أثر السياسة الطاقوية الربعية على مستقبل النمو الإقتصادي في الجزائر، (2017-2018). خ. لجدل، فرع تحليل -أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية :3 الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، -إقتصادي
- المعهد .المؤسسات الدولية و إصدار مؤشرات التنافسية الإقتصادية، أي مصداقية؟، (150 العدد، 2020) أ. م. لزعر العربي للتخطيط، الكويت
- دراسة تحليلية لظاهرة الفساد في الجزائر حسب مؤشرات منظمة الشفافية (،، 07، المجلد 01 العدد، 2022). ا. ع. محاد مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة .الدولية
- مجلة جديد الاقتصاد .معضلة الربيع في الجزائر (01 العدد 15 المجلة، 2020). آ. معتوق سامية